مجلّة المنصّة

مجلّةٌ سياساتيّةٌ نصف سنويّةٍ

تعنى بمناقشة ملفّاتٍ تخصصيّةٍ في الشأن العراقيّ
تصدر عن مركز المنصّة للتنمية المستدامة

العدد الثاني – ملفّ الانتخابات – تشرين الثاني 2023

أوراق سياساتية

- الإدارة الانتخابية المهنية والكفوءة تحقّق انتخابات موثوقًا فيها-سربست مصطفى رشيد
- التمثيل النسبيُّ للمرأة للعراقية (الكوتا التشريعية) بين الفرص والتحديات- د. بشرى زويني

مقالات

جدل مقاعد الأقليّات يهدِّد بتأجيل انتخابات إقليم كردستان- سركوت شمس الدين

ملخصات

ملخص كتاب أشكال النظم الانتخابية

إضاءات وتحليلات

الانتخابات بالأرقام

آراء الخبراء المختصين

استبانة الخبراء

مؤشّرٌ دوليٌّ

تصنيف العراق في التقرير العالميّ لنزاهة الانتخابات - غزوان المنهلاوي

إضاءات وتحليلات

ملخص كتاب

أشكال النظم الانتخابية

تأليف
اندرو رينولدز - بن ريلي - أندرو إيليس

تعريب: أيمن أيوب

تقديم

تعدُّ مسألة اختيار النظام الانتخابي من أهمِّ القرارات بالنسبة إلى أيِّ نظام ديمقراطي، ففي الغالب يترتَّب على اختيار نظام انتخابي معيَّن تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية، وعلى الرغم من أنَّ انتقاء النظم الانتخابية يتم من خلال عملية مدروسة، فإنَّ ذلك لم يكن كذلك فيما مضى، ففي أحيان كثيرة كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي، كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية، أو استجابة لميول شائعة، أو بسبب تحوُّل تاريخي مفاجئ، وغيرها.

يحتاج أيُّ نظام ديمقراطي ناشئ إلى انتقاء نظام انتخابي معيَّن لانتخاب سلطته التشريعية، ومن الممكن أن تؤدِّي الأزمات السياسية الحاصلة في نظام ديمقراطي قائم إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد، وقد يعمل مؤيدو الإصلاح السياسي على وضع مسألة تغيير النظام الانتخابي على الأجندة السياسية في بلد ما.

وعادةً ما تتأثَّر القرارات المتَّخذة لتغيير النظام الانتخابي المعتمد أو الإبقاء عليه بعاملين اثنين، هما:

- افتقاد القوى السياسية للدراية الكافية بالنظم الانتخابية، ما ينتج منه غياب الوعي الكامل حول مختلف الخيارات والنتائج المترتِّبة على كلٍّ منها.

- أو على العكس من ذلك، استغلال القوى السياسية لدرايتها بتفاصيل النظم الانتخابية للدفع باتجاه اعتماد نظم يعتقدون بأنَّها تتلاءم بشكلٍ أفضل مع مصالحهم الحزبية.

المفوضية العليا المستقلّة للانتخابات
المفوضية العليا المستقلّة للانتخابات

إضاءات وتحليلات

أنواع النظم الانتخابية

أولاً. نظم الأغلبية

تقوم نظم الأغلبية على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عددٍ من أصوات الناخبين بعد فرزها وعدّها، وهناك خمسة أنواع من نظم الأغلبية هي:

1. نظام الفائز الأوَّل (FPTP)

هو أبسط نظم الأغلبية الانتخابية، حيث يفوز المرشَّح الحاصل على عدد من الأصوات يفوق ما حصل عليه أيُّ من المرشحين الآخرين، حتى وإن لم يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة، ويُستخدم هذا النظام ضمن دوائر انتخابية فردية، حيث يقترع الناخبون للمرشحين الأفراد وليس الأحزاب، وهذا النظام أكثر شيوعًا في المملكة المتحدة والبلدان المتأثرة بها تاريخيًّا مثل كندا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها.

2. نظام الكتلة (BV)

هو أحد نظم الأغلبية المستخدم ضمن دوائر تعدُّدية، ويملك الناخب في ظلِّه عددًا من الأصوات يساوي عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن دائرته الانتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشَّحون الحاصلون على أعلى الأصوات، وعادةً ما يقترع فيه الناخبون لصالح المرشَّحين بشكل فردي وليس لصالح الأحزاب، وفي غالبية الأحيان يمكن للناخب استخدام أي عدد من أصواته ضمن حدود العدد الكلي المسموح به، ويُستخدم هذا النظام في الدول التي تفتقر إلى تركيبات وأحزاب سياسية قوية، مثل جزر الكايمان، المالفين، غيرنسي، الكويت، لبنان، سوريا، فلسطين، وغيرها.

3. نظام الكتلة الحزبية (PBV)

ويُستخدم ضمن دوائر تعدُّدية، ويملك الناخب في ظلِّه صوتًا واحدًا يدلي به للقائمة الحزبية التي يريد انتخابها، دون أن يختار بين المرشَّحين الأفراد، ويفوز الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بجميع المقاعد المخصَّصة للدائرة الانتخابية، وكما هو الحال في نظام الفائز الأول لا يتحتَّم على الفائز الحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات، ويتم استخدام هذا النظام في أربع دول هي: (الكاميرون، تشاد، جيبوتي، وسنغافورة).

4. نظام الصوت البديل (AV)

أحد نظم الأغلبية التفضيلية، ويُستخدم ضمن دوائر فردية، يستخدم الناخبون في ظله الأرقام التسلسلية للتعبير عن أفضليَّاتهم بين المرشحين على ورقة الاقتراع، ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشَّح الحاصل على الأغلبية المطلقة من الأفضليَّات الأولى (أكثر من 50 بالمئة). أمَّا في حال عدم حصول أيٍّ من المرشحين على تلك الأغلبية؛ يتم إقصاء المرشحين الحاصلين على أدنى الأفضليات واحتساب الأفضليات الثانية على أوراقهم لصالح المرشَّحين الآخرين، وتتكرر العملية إلى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة، ويقترع الناخبون لصالح المرشَّحين الأفراد عوضًا عن الأحزاب السياسية، ويُستخدم هذا النظام في (أستراليا، فيجي، بابوا غينيا الجديدة).

5. نظام الجولتين (TRS)

أحد نظم الأغلبية، حيث يتم تنظيم جولةٍ انتخابيةٍ ثانيةٍ في حال عدم حصول أيٍّ من المرشحين أو الأحزاب على أغلبية محدَّدة في الجولة الأولى، عادةً ما تتمثَّل الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين (أكثر من 50 بالمئة)، ويمكن لهذا النظام الاستناد إلى مبدأ الأغلبية النسبية، حيث يشارك في الجولة الثانية أكثرُ من مرشحينِ اثنينِ، ويفوز بالانتخاب في الجولة الثانية المرشَّح الحاصل على أعلى الأصوات، بغضِّ النظر عن حصوله على الأغلبية المطلقة للأصوات من عدمه، ويمكن أيضًا الاستناد إلى مبدأ الأغلبية المطلقة، حيث لا يشارك في الجولة الثانية سوى المرشحينِ الحاصلينِ على أعلى الأصوات في الجولة الأولى. ويُستخدم هذا النظام في فرنسا والكثير من البلدان التي كانت في الماضي أقاليم أو مستعمرات تابعة لفرنسا أو متأثرة بها، مثل إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، مالي، موريتانيا، مصر، إيران، وبعض دول الاتحاد السوفييتي سابقًا، مثل بيلاروسيا، وقيرغيزتان، وتركمانستان، وأزباكستان، وغيرها.

ثانيًا. نظم التمثيل النسبي

يستند المفهوم الأساسي لنظم التمثيل النسي إلى ترجمة حصة أيِّ حزبٍ سياسي مشارك في الانتخابات من أصوات التاخبين إلى حصةٍ مماثلةٍ أو متناسبةٍ من المقاعد في البرلمان، وهناك نوعان رئيسان من نظم التمثيل النسبي، وهما: نظام القائمة النسبية (List PR)، ونظام الصوت الواحد المتحول (STV)، ويتطلّب تنفيذ نظم التمثيل النسبي قيام دوائر انتخابية تعدُّدية، إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبيًّا.

1. نظام القائمة النسبية (List PR)

يقوم نظام القائمة النسبية على تقديم كلِّ حزبٍ سياسيٍّ لقائمة من المرشحين في كلِّ واحدة من الدوائر الانتخابية التعدُّدية، ويقترع الناخبون لصالح الأحزاب، حيث يفوز كلُّ حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع حصته من أصوات الناخبين، ويفوز بالانتخابات المرشَّحون على قوائم الأحزاب، وذلك بحسب ترتيبهم التسلسلي على القائمة. وتم تطبيق هذا النظام في بعض الديمقراطيات الناشئة كجنوب إفريقيا، وإندونيسيا، وسيراليون، وأثبتت التجرِبة أنَّ هذا النظام يفسح المجال أمام الأحزاب السياسية لتقديم قوائم من مرشحين ينتمون إلى مجموعات عرقية وإثنية مختلفة.

2. نظام الصوت الواحد المتحوّل (STV)

يعدُّ نظام الصوت الواحد المتحوّل أحد النظم التفضيلية، حيث يرتِّب الناخبون المرشحين بحسب الأفضلية على ورقة الاقتراع في دوائر انتخابية تعدُّدية ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشَّحون الحاصلون على عدد من الأفضليات الأولى يفوق حصة المقعد المعتمدة، وتتكرر عمليَّات العد والفرز حيث يعاد توزيع كلِّ من الأصوات الفائضة عن المرشحين الفائزين، وأصوات المرشحين الحاصلين على أقل الأصوات، والذين يتم استبعادهم، إلى أن يحصل عدد كافٍ من المرشحين على الحصة المطلوبة للفوز ويقترع الناخبون لصالح المرشحين عوضًا عن الأحزاب السياسية، لكن يمكن استخدام هذا النظام عملًا بالقائمة الحزبية كذلك.

ويستخدم هذا النظام في انتخابات مجلس الشيوخ في أستراليا وفي انتخابات المقاطعات الأسترالية، وكذلك لتنظيم الانتخابات للبرلمان الأوروبي، والانتخابات المحلية في إيرلندا الشمالية وغيرها.

ثالثًا. النظم المختلطة

تقوم نظم الانتخاب المختلطة على أساس الاستفادة من ميزات كلٍّ من نظم الأغلبية أو النظم الأخرى ونظم التمثيل النسبي، وعليه، يتكوَّن النظام المختلط من نظامين انتخابيين مختلفين عن بعضهما الآخر، ويعملان بشكل متوازٍ، وهناك شكلان للنظم الانتخابية المختلطة، وهي كلٌّ من نظام النسبية المختلطة (MMP) والنظام الانتخابي المتوازي (Parallel).

1. نظام النسبية المختلطة (MMP)

يتم توزيع المقاعد في ظلِّ هذا النظام للتعويض عن الخلل الحاصل في نسبية النتائج الخاصة بمقاعد الدوائر الانتخابية الفردية والمنتخبة بموجب أحد نظم الأغلبية أو أحد النظم الأخرى التي يتكوَّن منها النظام المختلط، حيث تستخدم أصوات الناخبين لانتخاب الممثلين بموجب نظامين انتخابيين مختلفين: أحدهما نظام القائمة النسبية، والآخر أحد نظم الأغلبية عادة. وعلى سبيل المثال، لو فاز حزب ما بما نسبته (10%) من أصوات الناخبين على المستوى الوطني من أصوات القائمة النسبية في الوقت الذي لم يحصل فيه على أيِّ مقعدٍ من تلك المخصّصة في الدوائر الانتخابية بموجب النظام الآخر؛ فسيُعطى ذلك الحزب ما يكفي من المقاعد المخصَّصة للانتخاب النسبي بما يكفي له الحصول على (10%) من مقاعد الهيئة التشريعية المنتخبة (البرلمان)، ويعتمد هذا النظام في الكثير من الدول كألمانيا، وإيطاليا، والمكسيك، وبوليفيا، وفنزويلا، وغيرها.

إضاءات وتحليلات

2. النظام الانتخابي المتوازي (Parallel)

تقوم نظم الانتخاب المتوازية على استخدام مُركَّب: أحدهما نظام انتخابي نسبي، والآخر يتبع نظم الأغلبية، لكن على العكس من نظام النسبية المختلطة، ففي هذا النظام لا علاقة للنظامين ببعضهما الآخر، إذ لا تؤخذ نتائج أي منهما بالحسبان في احتساب نتائج النظام الآخر ولا في توزيع المقاعد المنتخبة بموجب كلٍّ منهما. وفي ظلِّ هذا النظام، يمكن أن يُعطى الناخب ورقة اقتراع واحدة كما في نظام النسبية المختلطة، حيث يدلي بصوته لكلٍّ من مرشحه المفضَّل وللحزب الذي يختاره على غرار ما يحصل في كوريا الجنوبية.

ويمكن أيضًا أن يُعطى ورقتا اقتراع منفصلتان، تخصُّ واحدة منها المقعد المنتخب بموجب نظام الأغلبية، بينما تُستخدم الورقة الأخرى للاقتراع للمقاعد المنتخبة بموجب النظام النسبي، وهو ما يعمل عليه في كلٍّ من اليابان، وليتوانيا، وتايلاند، ويُستخدم النظام الانتخابي المتوازي في (21) بلدًا، حيث يولد انطباع بأنّه يجمع بين مزايا كلٍّ من نظام القائمة النسبية ونظم الأغلبية أو النظم الأخرى.

إضاءات وتحليلات

رابعًا. النظم الأخرى

فضلًا عن نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي والنظم المختلطة هناك بعض النظم الانتخابية الأخرى التي لا تنطبق تفاصيلها على أيٍّ من هذه التصنيفات، وهذه النظم ثلاثة هي كلٌّ من نظام الصوت الواحد غير المتحول، ونظام الصوت المحدود، ونظام بوردا. وتميل هذه النظم الى إفراز نتائج انتخابية تقع ما بين نتائج النظم النسبية ونتائج نظم الأغلبية.

1. نظام الصوت الواحد غير المتحول (SNTV)

يقوم الناخبون في ظلِّ نظام الصوت الواحد غير المتحول بالاقتراع لصالح مرشَّح واحد فقط في دوائر انتخابية تعدُّدية، ويفوز بالانتخاب المرشَّحون الحاصلون على أعلى الأصوات، ويقترع الناخبون بموجبه لصالح المرشَّحين الأفراد وليس لصالح الأحزاب السياسية، ويُستخدم هذا النظام حاليًّا في الانتخابات التشريعية في كلٍّ من أفغانستان، الأردن، انتخابات مجلس الشيوخ في أندونيسيا وتايلاند، وعُرف هذا النظام بشكل أساسي من خلال تطبيقه في انتخابات مجلس العموم في اليابان بين الأعوام (1948-1993).

2. نظام الصوت المحدود (LV)

يرتكز نظام الصوت المحدود على المرشحين الأفراد، ويُستخدم ضمن دوائر فردية، حيث يملك الناخبون أكثر من صوتٍ واحدٍ، ولكن أقل من عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشَّحون الحاصلون على أعلى الأصوات. ويُستخدم هذا النظام لتنظيم الكثير من الانتخابات المحلية، لكنَّ استخدامه في الانتخابات الوطنية ينحصر في كلٍّ من جبل طارق وإسبانيا، حيث يستخدم لانتخاب مجلس الشيوخ الإسباني منذ عام 1977 حتى الآن، وفي هذه الحالة يملك الناخب عددًا من الأصوات يقلُّ بواحد عن الممثلين النتخبين عن كلِّ واحدة من الدوائر الانتخابية التعدُّدية وذات الحجم الكبير نسبيًّا.

3. نظام بوردا (BC)

يرتكز نظام بوردا التفضيلي على المرشَّحين الأفراد، ويُستخدم ضمن دوائر انتخابية فردية أو تعددية على حدٍّ سواء، حيث يستخدم الناخبون الأرقام التسلسلية لترتيب المرشحين بحسب الأفضلية على ورقة الاقتراع وتُعطى كل أفضلية قيمة محدَّدة لأغراض الفرز وذلك بشكل متناسق، ويتم جمع هذه القيم بالنسبة لكلِّ مرشح ويفوز بالانتخاب المرشَّحون الحاصلون على أعلى المجاميع. ويُستخدم هذا النظام في دولة ناورو فقط وهي إحدى جزر المحيط الهادئ المستقلة

جدول رقم (1) توزيع استخدام النظم الانتخابية للانتخابات التشريعية حول العالم

نوع النظام الانتخابي	عدد البلدان/ الأقاليم	نسبة استخدام النظام إلى إجمالي الأنظمة	عدد الديمقراطيات الراسخة	عدد الديمقراطيات الناشئة	البلدان الأخرى
الفائز الأول	47	%23,6	22	4	21
الكتلة	15	%7,5	8	0	7
الكتلة الحزبية	4	%2	0	0	4
الصوت البديل	3	%1,5	2	0	1
الجولتان	22	%11,1	3	2	17
القائمة النسبية	70	%35,2	21	19	30
الصوت الواحد المتحول	2	%1	2	0	0

النسبية المختلطة	9	%4,5	4	1	4
المتوازي	21	%10,6	2	5	14
الصوت الواحد غير المتحول	4	%2	2	0	2
بوردا المعدل	1	%0,5	1	0	0
الصوت المحدود	1	%0,5	1	0	0
المجموع	199	%100	68	31	100

جدول رقم (2) ملخّص توزيع النظم الانتخابية للانتخابات التشريعية حول العالم

النظام/ القارة	إفريقيا	الأمريكيتان	آسيا	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية	اوقيانوسيا	الشرق الأوسط	المجموع
الفائز الأول	15	17	5	0	1	7	2	47
الكتلة	1	3	2	0	3	2	4	15
الكتلة الحزبية	3	0	1	0	0	0	0	4
الصوت البديل	0	0	0	0	0	3	0	3
الجولتان	8	3	6	1	1	1	2	22
القائمة النسبية	16	19	3	13	15	0	4	70
الصوت الواحد المتحول	0	0	0	0	2	0	0	2
النسبية المختلطة	1	3	0	2	2	1	0	9
المتوازي	4	0	8	7	1	1	0	21
الصوت الواحد غير المتحول	0	0	1	0	0	2	1	4
بوردا المعدل	0	0	0	0	0	1	0	1
الصوت المحدود	0	0	0	0	1	0	0	1
المجموع	48	45	26	23	26	18	13	199

إضاءات وتحليلات

جدول رقم (3) الميزات والعيوب لخمسة نظم انتخابية

شكل النظام الانتخابي	الميزات	العيوب
نظام القائمة النسبية (List PR)	• نسبية النتائج • التعددية الحزبية • تمثيل الأقليات • قلة الأصوات الضائعة • سهولة انتخاب المرأة • انعدام/ قلة الحاجة لترسيم الدوائر الانتخابية • انعدام الحاجة للانتخابات الفرعية/ التكميلية • سهولة الاقتراع عن بعد • الحد من انتشار المناطق التي ينفرد الحرب الواحد بالسيطرة فيها • إمكانية ارتفاع نسبة المشاركة	• ضعف التمثيل الجغرافي • ضعف المساءلة والمحاسبة • إمكانية ضعيفة في حصول مؤسسة الرئاسة على دعم كافٍ داخل السلطة التشريعية • إمكانية ازدياد الحكومات الائتلافية أو حكومات الأقلية • القوة الزائدة التي يمنحها للأحزاب السياسية • يمكن أن يسهل وصول الأحزاب المتطرفة إلى البرلمان • عدم إمكانية إقصاء حزب ما عن السلطة
نظام الفائز الأول (FPTP)	• قوة التمثيل الجغرافي • يسهل ممارسة المساءلة والمحاسبة • بسيط وسهل الفهم • يمنح الناخبين خيارات واضحة • يحفز على وجود معارضة متماسكة • يسهم في استبعاد الأحزاب المتطرفة • يمكن الناخبين من الاختيار بين المرشحين • قد يسهم في توفير دعم أكبر لمؤسسة الرئاسة ضمن السلطة التشريعية • قد يسهم في تشكيل حكومات تتمتع بدعم الأغلبية البرلمانية	• يعمل على استبعاد الأحزاب الصغيرة • يعمل على استثناء الأقليات من التمثيل • يعمل على استثناء المرأة من التمثيل • يؤدي إلى ضياع أعداد كبيرة من الأصوات • عادة ما يؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية/ تكميلية • يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • يسهل العبث بالدوائر الانتخابية لأعراض غير مشروعة • يصعب معه تنظيم الاقتراع عن بعد
نظام الجولتين (TRS)	• يعطي الناخبين فرصة ثانية للاختيار • يحد من انقسام الأصوات أكثر من أي من النظم الأخرى • بسيط وسهل الفهم • يسهم في تقوية التمثيل الجغرافي	• يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • يحتاج إلى جولة ثانية عادة ما تكون مكلفة ماليًا وإداريًا • عادةً ما يؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية/ تكميلية • يؤدي إلى اتساع الفارق الزمني بين الاقتراع وإعلان النتائج النهائية • يؤدي إلى خللٍ في نسبية النتائج • يسهم في تشتيت الأحزاب السياسية • قد يكون عاملًا من عوامل عدم الاستقرار في المجتمعات المنقسمة

إضاءات وتحليلات

النظام المتوازي (Parallel)	• التعددية الحزبية • تمثيل الأقليات • الحد من تشتيت الأحزاب السياسية • سهولة التوافق عليه أكثر من غيره • تمكين المساءلة والمحاسبة • الحد من عدد الأصوات الضائعة	• يعدّ نظامًا أكثر تعقيدًا من غيره • يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • عادة ما يؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية/ تكميلية • قد يؤدي إلى ظهور شريحتين مختلفتين من الممثلين المنتخبين • يحفِّز على ممارسة الاقتراع الاستراتيجي • صعوبة تنظيم الاقتراع عن بعد • لا يضمن نسبية النتائج
نظام النسبية المختلطة (MMP)	• نسبية النتائج • التعدّدية الحزبية • تقوية التمثيل الجغرافي • تمكين المساءلة والمحاسبة • الحدّ من عدد الأصوات الضائعة	• نظام أكثر تعقيدًا من غيره • يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية • عادةً ما يؤدي إلى انتخابات فرعية/ تكميلية • قد يؤدي إلى ظهور شريحتين مختلفتين من الممثلين المنتخبين • يحفز على ممارسة الاقتراع الاستراتيجي • صعوبة تنفيذ الاقتراع عن بعد

إضاءات وتحليلات

الاعتبارات الرئيسة التي يُنصح الأخذ بها عند تصميم النظم الانتخابية:

1. بساطة النظام الانتخابي

يجب تصميم النظم الانتخابية الفاعلية والمستدامة بما ييسِّر فهمها والتعامل معها من قبل جمهور الناخبين والعاملين بالسياسة، إذ تقود التعقيدات الزائدة إلى عدم وضوح النظام وبالنتيجة صعوبة فهمه، وإلى نتائج غير مقصودة أو عرضية، وهو ما ينتج منه عدم ثقة الناخبين بنتائج الانتخابات.

2. عدم الخشية من الابتكار والتجديد

تمثل الكثير من النظم الناجعة والمعمول بها حول العالم حاليًّا حلولاً وتوجهاتٍ مبتكرةً أثبتت نجاحها في معالجة مشكلات محدَّدة، إذ يمكن الاستفادة إلى حدٍّ كبيرٍ من تجارب الآخرين، بما في ذلك البلدان المجاورة أو التي تبدو وكأنها حالات مختلفة كليًّا.

3. الاهتمام بالسياق المحيط والعامل الزمني

لا تعمل النظم الانتخابية في الفراغ، إذ يعتمد نجاحها على التوفيق السليم بين الأنماط والأعراف السياسية والتقاليد الثقافية السائدة. ويجب أن تشكل الإجابة عن التساؤل التالي نقطة الانطلاق لكلِّ من يقوم على تصميم النظام الانتخابي: ما السياقُ السياسيُّ والاجتماعيُّ الذي يتم تصميم النظام في ظله؟ أمَّا المسألة التي تلي ذلك؛ فقد تتمثل في الإجابة عمَّا يلي: هل يتعلَّق الأمر بتصميم نظام انتخابي دائم أم ينحصر في الاستجابة لمتطلبات المرحلة الانتقالية الراهنة؟

4. عدم الاستهانة بجمهور الناخبين

في الوقت الذي يجب الحفاظ فيه على بساطة النظام، لكنَّ ذلك يجب ألَّا ينحدر بنا إلى المخاطر التي قد تنجم من الاستهانة بقدرة الناخبين على استيعاب الخيارات المتعدِّدة والمختلفة للنظم الانتخابية المتاحة وقدرتهم على استخدامها بالشكل الصحيح. فعلى سبيل المثال، تم استخدام نظم انتخابية تفضيلية معقدة بشكل ناجح في بعض الديمقراطيات الناشئة في منطقة آسيا - الباسيفيك، بينما أثبتت التجربة الحديثة في كثير من الانتخابات في بعض الديمقراطيات الجديدة أهمية التمييز بين مستويات الوعي والمعرفة العملية ومستويات الوعي السياسي. وحتى في البلدان الفقرة يرغب الناخبون عادةً في التعبير عن خيارات وأفضليات سياسية معقدة ومركبة.

5. شمولية النظام الانتخابي

يجب أن تقوم النظم الانتخابية على أساس من الشمولية، سواء كان ذلك في المجتمعات المنقسمة أو الأكثر تجانسًا، بحيث تعمل على إفراز برلمانات تتمثَّل فيها جميع المصالح. وبغضِّ النظر عن ارتكاز الأقليات إلى هُويَّات أيديولوجية، أو عرقية، أو عنصرية، أو لغوية، أو مناطقية، أو دينية، فإنَّ استثناء مجموعات مهمَّة من الرأي العام من التمثيل في البرلمان المنتخب - خاصة في البلدان النامية - من شأنه أن يسفر عن نتائج كارثية.

6. الاهتمام بطريقة اختيار النظام كعنصر أساسي

تؤدِّي الطريقة التي يتم من خلالها اختيار النظام الانتخابي دورًا مهمًّا في تأكيد شرعيته، إذ ينتج من اختيار النظام الانتخابي من خلال عملية تشارك فيها جميع المجموعات المعنية، بما في ذلك جمهور الناخبين، مستويات أعلى من تقبل الناتج النهائي للعملية، مما لو تم ذلك من خلال عملية ينظر لها بأنها تنحصر في التعبير عن مصالح حزبية أو فردية فقط. وعلى الرغم من عدم إمكانية تفادي الاعتبارات والمصالح الحزبية في معرض اختيار النظام الانتخابي، فإنَّ اختيار نظام يتمتَّع برضا مختلف من الأحزاب وأوسع شريحة ممكنة من الرأي العام يعدُّ أمرًا مفصليًّا في تقبُّل ذلك النظام واحترامه من قبل الجميع.

7. العمل على إرساء الشرعية والقبول بين الفاعلين الأساسيين كافة

يجب أن تشعر كل المجموعات والفئات الراغبة في المشاركة بالعملية الديمقراطية أنَّ النظام الانتخابي عادلٌ ويعطيهم جميعًا فرصًا مماثلة للفوز بالانتخابات، ويتمثَّل الهدف الأكبر في هذا السياق في العمل على عدم توفير أرضية للخاسرين لترجمة خيبة الأمل من نتائج الانتخابات إلى رفض للنظام الانتخابي أو لاستخدامه كعذر لزعزعة استقرار النظام الديمقراطي برمته.

إضاءات وتحليلات

8. العمل على زيادة تأثير الناخبين

يجب أن يشعر الناخبون أنَّ العملية الانتخابية تحقِّق لهم وسائل للتأثير في الحكومات وسياساتها، ويمكن زيادة تأثير الخيارات التي يمارسها الناخبون بعدة طرق، فقد يمكِّن النظام الانتخابي الناخبين من الاختيار بين مختلف الأحزاب السياسية، أو بين مرشحين ينتمون إلى أحزاب مختلفة، أو بين مرشحي الحزب الواحد، ويمكن أيضًا توفير نظم انتخابية مختلفة للعمل بها في كلٍّ من انتخابات مجلس النواب والسلطات المحلية، ويجب أن يشعر الناخبون أنَّ لصوتهم وزنًا حقيقيًّا في التأثير في تركيبة الحكومة، وليس فقط في تركيبة البرلمان المنتخَب

9. موازنة تأثير الناخبين مع تحفيز قيام الأحزاب السياسية المتماسكة والفاعلة

يجب موازنة العمل على زيادة تأثير الناخبين مع الحاجة للدفع باتجاه قيام أحزاب سياسية متماسكة وفاعلة، إذ قد ينتج من إعطاء الناخبين أعلى درجات الخيار بين المرشحين من مختلف الأحزاب السياسية إلى إفراز برلمانات متفسخة ومنقسمة لا تحقّق لأحد الفوز بالنتائج المرجوة.

10. عدم إهمال متطلبات الاستقرار على المدى الطويل من خلال التركيز على المكاسب الآنية

حينما يتفاوض العاملون بالسياسة حول اعتماد نظام انتخابي جديد عادةً ما يدفعون باتجاه المقترحات التي يعتقدون بأنَّها تعزِّز مصالحهم الحزبية في الانتخابات القادمة، لكنَّ ذلك يمثِّل استراتيجيةً تفتقد للحكمة في كثير من الأحيان خاصةً في البلدان النامية، إذ يمكن أن يؤدي نجاح الحزب الواحد وهيمنته على المدى القصير إلى انهيارات سياسية وتخلخل في السلم الاجتماعي على المدى الطويل.

11. عدم اعتبار النظام الانتخابي على أنّه الدواء الشافي من كلِّ داء

قد تمثل النظم الانتخابية الوسيلة الأمثل لتغيير المعايير التي تحكم طبيعة التنافس السياسي، لكنَّها لا يمكن أن تكون الشفاء لجميع العلل السياسية التي يعاني منها بلد ما، وكثيرًا ما يكون للتأثيرات الناتجة من عوامل أخرى انعكاساتها الأقوى على مسيرة النظام الديمقراطي.

12 عدم الاستهانة بالتأثيرات الناجمة من النظام الانتخابي

يتعرَّض النظام الانتخابي لكثير من التحديات والقيود، لكنَّها تترك على الرغم من ذلك مجالاً للاستراتيجيات الواعية التي قد تسهم في نجاح العملية الديمقراطية أو في عرقلتها، فضلاً عن أنَّ النظم الانتخابية لا توفِّر دواءً لكل داء، لكنَّها تحتلُّ موقعًا مركزيًّا في تحقيق الاستقرار لأي نظام سياسي

13. الاهتمام برغبة الناخبين في التغيير

قد يبدو تغيير النظام الانتخابي فكرةً جيدةً بالنسبة إلى الساسة المحليين العارفين بمثالب النظام القائم، لكن جمهور الناخبين قد يرفض العبث بذلك النظام إذا لم تقدم مقترحات الإصلاح والتغيير بطريقة مناسبة ومقنعة، وبما لا يدع مجالاً لديهم للاعتقاد بأنَّ محاولات التغيير ليست سوى وسيلة يستخدمها الساسة لتعديل قواعد اللعبة وتجييرها لإفادة مصالحهم الخاصَّة والحصول على مكاسب سياسية.

14. عدم الاستهانة بعيوب النظام والاتكال على تجاوزها لاحقًا

تؤدي جميع النظم الانتخابية إلى فوز بعض المرشحين وخسارة آخرين في الانتخابات بطبيعة الحال، لذلك؛ هي تفرز من لهم مصالح محددة تنبع من النظام الانتخابي المعتمد، وتعدُّ تلك المصالح جزءًا لا يتجزَّأ من الجوِّ السياسي العام في ظلِّ العمل بأي نظام انتخابي. ولكن حينما تبدأ عملية التغيير فمن غير الحكمة الافتراض بأنَّ الجميع سيقبل المعالجات التي يمكن وضعها لاحقًا للمشكلات الظاهرة لحظة التغيير. وفي جميع الحالات التي قد يرغب فيها بإعادة النظر في النظام الانتخابي لاحقًا، من المفيد العمل على استباق ذلك وتضمينه في القوانين التي تنصُّ على تغيير النظام.

15. تجنُّب عبودية النظم الانتخابية السابقة

كثيراً ما يتم الإبقاء على النظم الانتخابية غير الملائمة لاحتياجات الديمقراطيات الجديدة والتي ترثها عن العهد الاستعماري، دون التمعُّن في كيفية تأثير تلك النظم وعملها في ظلِّ الواقع السياسي الجديد،

ونجد أنَّ معظم المستعمرات البريطانية سابقًا في آسيا وإفريقيا ومنطقة (الباسيفيك) اعتمدت نظام الفائز الأول، ولقد أثبت هذا النظام عدم ملاءمته لاحتياجات كثيرٍ من هذه الديمقراطيات الناشئة، خاصَّة تلك التي تعاني من انقسامات عرقية.

16. تقييم التبعات المحتملة لأي نظام جديد في تأجيج الصراعات الاجتماعية أو الحدِّ منها

نجد في عالم اليوم ازديادًا في عدد النظم الانتخابية غير الملائمة التي تسهم عمليًّا في تفاقم الطروحات والمواقف السلبية القائمة، وذلك على سبيل المثال من خلال تحفيز الأحزاب السياسية على التعامل مع الانتخابات على منافسة كلية في سبيل الحصول على كلِّ شيء مقابل لا شيء للآخرين، ومن ثَمَّ دفعها إلى التصرُّف بعدائية والاستثناء لكلِّ من لا ينتمي إلى مجموعتها أو دوائر مؤيديها.

17. توقُّع جميع الاحتمالات غير العادية وغير المتوقعة

غالبًا ما يتم تصميم النظم الانتخابية لتفادي أخطاء الماضي، ولا سيما الماضي القريب، لذا يجب أخذ الحيطة وعدم الوقوع في ردود الفعل المبالغ فيها، وتصميم نظام يبالغ في تصحيح الإشكاليات الناجمة من النظام السابق، وفي هذا السياق من المفيد جدًّا أن يطرحَ مصمِّمو النظم الانتخابية على أنفسهم بعض التساؤلات غير الاعتيادية لتفادي الآثار السلبية غير المتوقعة على المدى الطويل.

ختامًا، فقد قدَّم هذا الكتاب تصوُّرًا واضحًا وشرحًا مفصَّلًا عن كلِّ شكل من أشكال النظم الانتخابية، وألحقها بدراسات مهمَّة لكلِّ شكل من أشكال النظام، مستعينًا بتجارب الدول الأخرى، ولا سيَّما الدول ذات الديمقراطيات الناشئة، مع بيان أهمِّ عيوب ومزايا كلِّ نظام وتأثيره في نتائج الانتخابات في كلِّ دولة مطبّقة لنظام ما.

وعرَّجَ الكتاب على أهمِّ الاعتبارات الواجب اتخاذها عند الشروع بتصميم نظام انتخابي معيَّن، وعند التمعُّن بهذه الاعتبارات نرى أنَّ تصميم النظم الانتخابية في العراق أخذت بالحسبان بعضَ الاعتبارات عند تصميمها ولم تأخذ بعضها الآخر، أو أنَّها لم تستطع أخذها نتيجة الظروف السياسية والأمنية فضلًا عن الانقاسامات المذهبية.

إنَّ الاستفادة من التجارب السابقة فضلًا عن تجارب الدول الأخرى ذات الديمقراطيات الناشئة سيدفع نحو تصميم نظام انتخابي يضمن حقوق الأغلبية، ويسهم في تعزيز الاستقرار، ويسهم في استدامة النظام السياسي.